الفصل الثاني

تعددية وتناقضات
النظريات المعاصرة للتنمية

ويشتمل هذا الفصل على النقاط التالية:

- نشأة وتطور نظريات التنمية المعاصرة، وأهم تصنيفاتها
- نظريات التنمية الاقتصادية الأكثر شيوعا

الفصل الثاني

تعددية وتناقضات
النظريات المعاصرة للتنمية

مقدمـة

فيما سبق، تم التعرف على مشكلة الندرة الاقتصادية، والاستبشار خيرا بأنها مشكلة نسبية، مؤقتة، يمكن الحد الكبير من حدوثها أو من حجم تحققها بعنصرين بالغي الأهمية: "العلم" الذي يمكننا من التعرف على المزيد من مصادر الثروات والموارد الطبيعية وبدائلها التي أراد الله تعالى أن يخفى الكثير منها عن الإنسان لحكم كثيرة، و"العمل" الذي يعنى التفعيل الإيجابي للجهود البشرية التي يجب أن يتم بذلها من أجل اكتشاف مصادر الثروة في وقت أسرع، وبطريقة أيسر، وكفاءة عملية تخصيص الموارد وتوزيعها بين الاستخدامات المختلفة.

والواقع أن المتتبع للاتجاه التنموي المعاصر، سوف يكتشف التعددية المبالغ فيها في نسج خيوطها، والمتناقضات المستمرة في الكثير من توجهاتها، بل وسوف يكتشف كل فطن، أنها تم إعدادها لكي تحقق مصالح الدول القوية أو المتقدمة، بحيث ينتهي تطبيقها بكاملها بإعادة تقسيم خريطة العالم والحفاظ فقط على مجموعة الدول الأقوى والأكثر

مقدرة على البقاء، مع التدمير التام للدول الضعيفة التي يرى الكبار أنها تمتلك موارد طبيعية أكثر، لكن سوء استغلالها لها يجعلها لا تستحق الاستمرار في هذا الامتلاك، حيث يجب انتقال تلك الملكية بالكامل إلى الدول القوية فقط، وهذا ما يفسر بكل تأكيد الأحداث الدامية الملتهبة التي تعم العالم بأسره في الآونة الأخيرة. مع أن هذا يتعارض تماما مع المنظور الإسلامي الذي يؤكد على أن الكون كله ملكا لله، وأن الله وحده الذي يوزع رزقه على جميع مخلوقاته (كما تبين من البحث السابق)، وأن الفرصة متاحة لكل البشر في القيام بدور إعمار الأرض والتمتع بخيراتها وفقا لضوابط بالغة الدقة والتحديد.

هذا، وجدير بالملاحظة أن مصطلح "التنمية" كان حتى أواخر الثمانينيات يختص بالدول المتخلفة أو الفقيرة أو الزراعية فقط، بينما اقتصر استخدام مصطلح "النمو" لتنفرد به فقط الدول المتقدمة خاصة الصناعية والمتميزة بالتقدم المعرفي. لكن، بعد بزوغ إشعاعات مارد النظام العالمي الجديد، وفرض هيمنته على كل دول العالم، أصبح هناك اندماج تلقائي بين المصطلحين، لأنه وفقا لشروط هذا النظام الجديد عالمي التطبيق – إجبارا – فلابد على الدول الضعيفة والفقيرة والزراعية أو المتخلفة أن تحقق طفرات تنموية سريعة ومتراكمة وفورية للتمكن من اللحاق بركب الدول المتقدمة، وإلا عرضت نفسها للاندماج التابع للدول المتقدمة بحجة أن تلك الدول لا تستحق الهيمنة على ما تمتلكه من موارد طبيعية لسوء إدارتها لها، وللتسبب بإهدارها لتلك الموارد، في حرمان الأجيال القادمة من حق متكافئ (مع الأجيال الماضية والحالية) في الانتفاع بتلك الموارد وبتنميتها للأجيال التالية لها فيما بعد، وذلك كما ورد في أحدث النظريات التنموية المستمر العمل على تطبيقها وتفعيلها وهى نظرية "التنمية المستدامة، وهو ما سوف نتحدث عنه تفصيلا في جزء لاحق من هذا الفصل.

وقبل البدء في عرض بعض النماذج الأكثر شيوعا في التطبيق أو التناول في عصرنا الحالي، نود استعراض عناوين للنظريات التنموية التي تم ابتداعها أو فرضها أو العمل بها في الدول النامية، حيث اختلفت توجهاتها وآليات تطبيقاتها باختلاف النظم الاقتصادية والسياسية التي تعمل في ظلها.

نشأة وتطور نظريات التنمية المعاصرة، وأهم تصنيفاتها

بدء التفكير في النظريات التنموية ووجوب العمل بها على وجه الخصوص من بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وكان ذلك بالتحديد من قبل الجهات المسئولة بالولايات المتحدة، بهدف مساعدة الدول الحليفة للنهوض من عثرتها والتغلب على ما منيت به من خسائر من جراء ويلات الحرب وشراسة مهدراتها، والتي تمثلت بشكل أساسي في منطقة "أمريكا الجنوبية"، ثم تطور الحال إلى تصنيف العالم إلى مجموعتين رئيسيتين:دول غنية صناعية مهيمنة (وهى الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية واليابان)، ودول تابعة للمجموعة الأولى ومستعمرة من قبلها، ويجب عليها الرضوخ إلى ما يملى عليها من قبل المجموعة الأولى وهى كل الدول التي تقوم على الاقتصاد الزراعي، وتعانى من استنزاف مواردها ومن ثم ترى الدول المتقدمة أنها لا تستحق الاستقلالية لأنها تتسبب بإهدار ما تمتلكه من موارد طبيعية في إهدار حق الأجيال التالية في الانتفاع بتلك الموارد التي أساءت استغلالها. وبالتالي تم حصر المجموعة الثانية في دول أمريكا اللاتينية، وآسيا، وإفريقيا...

وترتب على هذا الحال ظهور نظرية التبعية (في الخمسينيات)، ثم تلاها عدد كبير من النظريات التنموية المفروضة على المجموعة الثانية التي أطلق عليها مسميات عديدة كبدائل متكافئة الدلالة والمغزى مثل الدول "المتخلفة" ولرفع معنوياتها أطلق عليها الدول "النامية" أو "الآخذة في النمو"، كما أطلق عليها دول "العالم الثالث" أو الدول "الزراعية" أو "المنتجة للمواد الأولية".

وفى أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات، ظهرت نظرية "المراحل الأساسية للنمو" لوالت روستو، الذي يرى أن أي دولة لابد أن تمر بمراحل خمس للنمو تبدأ بالاقتصاد البدائي القائم على المقايضة، وتنتهي إلى القمة بمرحلة الاستهلاك الوفير.

وتبع ذلك العديد من النظريات التنموية متلاحقة التغيير والتبديل والتي يمكن أن **تصنف إلى مجموعتين رئيستين:**

أولا: نظريات التنمية الاقتصادية:

وهى تلك التي تركز كل متضمناتها على تطوير وتحسين بعض المتغيرات الاقتصادية (غير البشرية) باعتبارها الوسائل والأدوات المثلى لتحسين الأحوال الاقتصادية والمعيشية للبشر، ومن أهمها تلك التي تهدف إلى: زيادة الناتج المحلى الإجمالي، أو متوسط دخل الفرد الحقيقي، أو نظرية "إحلال الواردات" (بالتركيز على زيادة الناتج القومي كبديل للواردات)، أو نظرية "التوجه نحو الصادرات" (بالتركيز على زيادة الناتج المحلى والقومي الإجمالي بما يكفى لتغطية الاحتياجات المحلية إلى جانب تحقيق فائض قابل للتصدير إلى الخارج)، ونظرية "الاكتفاء الذاتي" (بالتركيز على الوفاء بالاحتياجات المحلية بدون الحاجة إلى الاستيراد اعتمادا على الموارد المحلية الطبيعية والبشرية)، وأخيرا وليس بآخر مجموعة النظريات المهتمة بأولويات التنفيذ وأهمها الثلاثية المترابطة: "النمو المتوازن"، والنمو غير المتوازن"، و"الدفعة القوية".

ثانيا: نظريات معالجة الفقر ومظاهره:

وقد تم التحول إلى هذا النوع من النظريات بعد التأكد من فشل كل النظريات السابقة التي تهدف إلى تحسين أحوال البشر لكن من خلال التركيز على ماديات بحتة مما نجم عنه سوء توزيع ثمار عمليات التنمية واستئثار فئة قليلة بالنصيب الأكبر منها، مع اتساع قاعدة الفئات محدودة الدخل والثروة.

وبدء في هذا التوجه تحديدا منذ النصف الثاني من السبعينيات، ففي 1976 أخذ المبادرة "منظمة العمل الدولية " باقتراح نظرية " الحاجات الأساسية"، وفى نفس العام، اقترح الاقتصادي الباكستاني "محبوب الحق" نظرية مقابلة سميت بـ "الهجوم على الفقر". وفى وقت لاحق، قام الاقتصادي الهندي "أمارتيا سن" بعرض نظريته الجديدة المتطورة "فقر القدرات".

ثالثا: نظريات التنمية البشرية:

ومع ظهور العولمة، وتعاظم ظهور ما يسمى بالاقتصاد المعرفي، بزغت تطورات جديدة

من قبل المنظمة العالمية للأمم المتحدة، لتشمل باهتماماتها العالم أجمع بإبراز سلسلة من النظريات الفرعية التي تكون في مجموعها ما يطلق عليه "نظريات التنمية البشرية".

رابعا: نظريات استعمارية أحادية القطبية المسيطرة:

وفى عام 1989، وانتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي بتفكك الأخير إلى دويلات متناثرة وتحوله إلى دولة "روسيا" المنفردة، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي القطب الأوحد المهيمن على العالم أجمع، وبدأت نظريات التنمية تأخذ منحى مختلف يقوم على ترسيخ جذور الرأسمالية وسيطة السوق الحر على المعاملات الدولية والذي يقوم على هدف رئيسي هو تعظيم المنافع المادية واستجلابها من الدول الضعيفة، ومن هنا ظهرت نظريات استعمارية الطبيعة ومريبة الأهداف مثل نظرية "قارب النجاة" ونظرية "التنمية المستدامة".

وتجنبا لتفويت الفرصة لتعريف القارئ بطبيعة النظريات المذكورة، فسوف يتم عرض نبذة تعريفية بكل منها في العرض التالي، على أن يعاد تناول النظريات المرتبطة بالفقر بعرض تحليلي أكثر تعمقا، لأنه الجزء الأكثر قابلية لعرض المنظور الإسلامي بصدده بشيء من الوضوح الذي يمكن أن يستوعبه القارئ ويستطيع تطبيقه فيما بعد على ما عداه.

ولدواعي التيسير العرضي، يفضل استخدام تصنيف يقوم على بعض المؤشرات ذات الدلالات الرشيدة لأهم النظريات والاستراتيجيات التنموية المعاصرة التي نزمع إلقاء الضوء عليها في الكتاب الحالي. وبناء عليه، **يقترح أن يتم تصنيف النظريات المعنية من خلال عدة مجموعات متميزة من الأنواع وفقا لطبيعتها والآليات المقترحة لتطبيقاتها، وهو ما يمكن أن يتم على النحو التالي:**

المجموعة الأولى: نظريات التنمية الاقتصادية ويمكن تصنيفها بدورها إلى الآتي:

1- نظريات تاريخية مرحلية: وأهم ما ينتمي إليها نظرية التبعية، ونظرية مراحل النمو
2- نظريات تقوم على المعاملات الاقتصادية التبادلية داخليا / خارجيا، وأهم المرتبط بها ومن أهمها:نظرية الاكتفاء الذاتي، وبدائل الواردات، والتوجه نحو الصادرات.

3- نظريات ترتبط بالوحدة الاقتصادية للتوزيع أو بالدخل والناتج السلعي والخدمي: وأهم ما ورد منها، الناتج المحلى الإجمالي والناتج القومي الإجمالي، ومتوسط دخل الفرد من الناتج.

4- نظريات تقوم على التوزيع التنفيذي للأنشطة التنموية، مثل نظرية الدفعة القوية، ونظرية النمو المتوازن، ونظرية النمو غير المتوازن.

المجموعة الثانية: الفقر الاقتصادي مظاهره، ومواجهته ومن أهم ما ورد فيها:

1- نظرية الحلقة المفرغة للفقر(مصيدة فقر الدول المتخلفة)

2- نظرية الحاجات الأساسية (عالمية النطاق)

3- نظرية الهجوم على الفقر(عالمي النطاق)

4- نظرية قارب النجاة (استعمارية الطابع والتوجه والأهداف)

المجموعة الثالثة:نظريات التنمية البشرية ومن أهمها:

1- نظرية تنمية القدرات (عالمي الاستهداف)

المجموعة الرابعة: نظريات التنمية البيئية وديمومة النمو والارتقاء، وأهمها على الإطلاق:

1- نظرية التنمية المتواصلة أو المستدامة.

المجموعة الخامسة: نظريات ترتبط بالأنظمة الاقتصادية المعاصرة وتحولاتها:

وهى صعبة الحصر كنقاط لكن يذكر من أهمها كمجموعات:نظم فعلية كالرأسمالية والاشتراكية، ونظم مقترحة كالطريق الثالث والطريق الرابع والنظام الإسلامي، ونظم دولية أحادية الهيمنة كالعولمة أو النظام العالمي الجديد.

ولأهميتها جميعها، خاصة مع عرضها على التقييم التحليلي الإسلامي، سوف يتم عرض توضيحي لكل منها تباعا عبر الصفحات الطويلة التالية، مع محاولة عرض المنظور الإسلامي كيفما تتفق أحوال العرض ومقتضيات السرد المنطقي له.

وتجنبا لملل العرض الموحد داخل فصل واحد، نفضل اقتصار عرض المجموعة الأولى

التي تضم أكبر عدد من النظريات في الفصل الحالي. وفى فصل تال يتم استعراض مجموعتي النظريات المرتبطة بالبشر وبالحالة المعيشية لهم واللتان تتمثلان في المجموعتين الثانية والثالثة (المرتكزتان على الفقر الاقتصادي والتنمية البشرية)، بينما تدرج المجموعتين الخاصتين باقتصاد العالم ككل تركيزا على النظام البيئي العالمي والنظام العالمي أحادى القطب المهيمن في فصل آخر تال.

نظريات التنمية الاقتصادية الأكثر شيوعا:

بداءة، يجب التنويه إلى أن التنمية Development **تعنى اصطلاحاً** التغيير الجذري والهيكلي الشامل لجميع المتغيرات الاقتصادية للمجتمع أو الدولة، حيث يتطلب ذلك تحقيق معدلات تنموية سريعة وضخمة ومتراكمة في سلسلة عمليات متتالية ومترابطة، بحيث لا يقصد منها فقط رفع مستويات المعيشة ذات الرفاهيات الكمالية وزيادة دخول حقيقية هي أصلا مرتفعة، إنما يقصد بها التركيز على القضاء على مظاهر ومشاكل تدنى الأحوال المعيشية والوصول بالدولة محل التنمية إلى ذات مستويات المعيشة للدول الأكثر تقدما.

كما يمكن اعتبار التنمية بمثابة عملية تغيير جذري في القدرات والمهارات الوظيفية والتشغيلية البشرية بما يسمح بتوليد موارد صالحة لانجاز عملية نمو على النحو المستهدف.

وبالتالي تمثل التنمية عملية تغيير جذؤس كيفي Qualitativeفي المهارات والخبرات والأنشطة والانجازات، بينما يمثل النمو عملية تغيير كمى Quantitative فيما تحدث عمليات التنمية مسبقا.

وبناء عليه، يمكن القول بأن النمو يمكن أن يقود التنمية إلى الارتقاء للأفضل بتعظيم عمليات الاستغلال إلى انجازها الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة (Karen Chapple, 2008).

أما المنظور الإسلامي، فهو يحث بكل تأكيد على أن يكون الانجاز كله بالطريقة المثلى بشكل مباشر على ذلك لكن بطريقة أكثر عدالة، حيث يعنى برفع حالة "إعمار الكون"

ليس فقط بمن يعيش بداخله من بشر، ولكن أيضاً بمراعاة كل "دابة" تعيش على الأرض مع هؤلاء البشر، حيث وضع ضوابط وشروط ومستحبات لرعاية المخلوقات الأخرى التي خلقها الله تعالى وسخرها من أجل إعانة الإنسان في أداء مهمته الأساسية على الأرض وهى "الاستخلاف" بإعمار الكون مع عبادة خالق الكون وأداء حقه في الذكر والطاعة والالتزام بأوامره وتجنب نواهيه... (عَنْ أَنَسٍ بن مالك قَالَ: قَالَ الرَسُولُ ﷺ: مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا، أو يَزْرَعُ زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ، أو إنسان، أو بَهِيمَةٌ، إلا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ) (صحيح مسلم).

أما قول الله تعالى ﴿وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ فلا تعنى أبدا معنى الاستعمار والاحتلال الجائر من الدول الأقوى للضعيف منها والسطو على مواردها، لكن الكلمة هنا يقصد بها الإعمار والبناء الذي يفيد البشر أجمعين وينتفع به الجميع بلا استثناء، حيث أن الله تعالى أكد على أن رزقه وعطائه هو لكل دابة، ولكل البشر " وذلك كما تبين في الفصل السابق تفصيلا.

وبتتبع نظريات واستراتيجيات النمو والتنمية المعاصرة، نلاحظ التعددية المبالغ فيها، والاختلاف العجيب في توجهاتها بل ومتضمناتها أيضاً مما يؤكد على بشرية الواضعين التي تتطلب معايير إلهية المصدر لتساعد على ترشيد تلك الموضوعات وإضافة حالات توازنية تزيل مواضع الخلل العرضي والإرشادي التي تتسم بها ككل.

المجموعة الأولى، نظريات التنمية الاقتصادية:

1- نظرية التبعية: Independency
2- نظرية مراحل النمو لروستو Five Stages of Growth
3- زيادة الناتج أو الدخل المحلى والقومي الإجمالي
4- الاكتفاء الذاتي Self - Sufficiency
5- إحلال الواردات Import Substitution
6- التوجه نحو الصادرات Export Orientation
7- نظرية الدفعة القوية Big Push

8- نظرية النمو المتوازن

9- نظرية النمو غير المتوازن

بالبدء بالنظريات التي تركز على المرحلية الزمنية، نجد أن نظرية التبعية، قد واكبت الفترة التالية لانتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث أصبح العالم يقوم على دول قائدة ظافرة، وأخرى منهزمة، وثالثة حليفة لهذه أو لتلك. ومن هذا نشأ التصنيف الطبيعي للغالبية العظمى من دول العالم كمجموعتين رئيسيتين، أولاهما الدول الظافرة والتي اعتبرت الأغنى والأكثر تقدما، وتم تحديدها بالدول الغربية الأوروبية، واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، واعتبرت بقية دول العالم في القارات الأخرى دولا أقل تقدما أو نامية، وأصبح هناك استعمار مباشر أو غير مباشر لها من قبل الدول المتقدمة الغنية، بحيث تستغل الدول الكبرى موارد الدول الأخرى وتبقيها دائما كاقتصاديات منتجة للموارد الأولوية والتعدين فقط، بينما تقوم الدول المتقدمة بمهام التصنيع والأنشطة التقدمية الأكثر تعقيدا بما يجعلها ضامنة لهيمنتها المستمرة وسيطرتها على موارد الدول الأخرى المغلوبة على أمرها.. وباللغة التصنيفية الجغرافية، اعتبر الجانب الشمالي من الكرة الأرضية هو الجزء المتقدم، بينما اعتبر الجزء الجنوبي من الكرة هو الجزء المتخلف أو الأقل تقدما من الناحية الاقتصادية.

مع أن الإسلام لا يسمح بمثل ذلك التصنيف الجائر حيث ضمن الله الرزق والعطاء لكل دابة على الأرض بغض النظر عن معتقداته والتزامه حتى بطاعة خالقه ﴿ كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَ ۚ وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ﴿٢٠﴾ ﴾ (الإسراء: 20).

بل أن الله الخالق لكل البشر والواهب الأوحد لأرزاقهم لم يجعل معيار التمييز بين البشر قائما على تقدم تقني مبتدع، ولا ميز عبيده وفقا للموقع الجغرافي الذي نشأ فيه وترعرع، إنما أرشدنا إلى أن السلطة والهيمنة على الأرض إنما هي بقدر منه ولحكمة لا يعلمها سواه. ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ ۖ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٦﴾ ﴾ (آل عمران: 26).

وفيما يتعلق بنظرية المراحل الخمس للنمو، فقد ظهرت في أواخر الخمسينات وبدايات الستينات، وهى تذكرنا بمراحل النمو المختلفة التي يمر بها الإنسان منذ أن يولد حتى يصبح إنسانا كامل النضج وبالغ الرقى، وقد تكون قد قامت على تلك الفكرة الجوهرية. فوفقا لتلك النظرية، **يمر أي مجتمع أو أي دولة بمراحل خمس للتطور والنمو ـتتابع بذات النسق على النحو التالي:**

1- المجتمع التقليدي Traditional Society،
(الحالة الساكنة أو الراكدة Static condition):

الأنشطة آنذاك تكون أولية أو بدائية وتتمثل أساس في الزراعة والتعدين، وتكون وسائل الإنتاج تقليدية متخلفة، والمعاملات لا تتم من خلال السوق، إنما تقوم على المقايضة، ويكون المجتمع ككل منغلقا على نفسه، ويتبع مبدأ "الاكتفاء الذاتي" كوسيلة إنتاج واستهلاك ومعايش بحيث لا تحدث آية معاملات اقتصادية مع العالم الخارجي.

وتتشابه تلك المرحلة كثيرا مع مرحلة الطفولة المبكرة بخاصة، حين يولد الطفل، وينمو وفقا لما يملى عليه من قبل الكبار، ولا يملك إرادة للتمييز أو الاختيار الحر إلا في نطاق المتواجد لديه داخل الأسرة التي نشأ فيها، والبيئة التي ترعرع في ربوعها واكتسب ثقافاتها وعاداتها وتقاليدها. وعلى الرغم من أن الطفل يتطور في تنامي جسده ومداركه، إلا إنه مع هذا يعتبر من المنظور الإسلامي، طفلا، غير بالغ وبالتالي فهو غير مكلف بما يفوق قدراته الحالية المحدودة.

2- مرحلة ما قبل الانطلاق , Preconditions for take - off
(الفترة الانتقالية Transitional period):

وفى تلك المرحلة، تنكمش الأنشطة الزراعية، وتبدأ أنشطة أخرى في الظهور والتنامي مثل الأنشطة الصناعية الحرفية البسيطة، والاستثمارات في مشاريع البنية الأساسية مثل التوسع في إنشاء المباني التعليمية والنقل والطرق، ويتم الزحف نحو المدن، ويصحبها بداية ظهور المعاملات النقدية، وتظهر أشكال مبدأية للبنوك، وتنشط المبادلات الداخلية، وتتداخل الأنشطة الزراعية والصناعية ليحدث تكامل بشكل ما في مجالات الإنتاج الأكثر

تطورا، وتتزايد العمالة الصناعية مع تناقص العمالة الزراعية في المقابل.. وباختصار، تحدث تغيرات للمجتمع تنبئ بتحولات أخرى في اقتصادياته وأنشطته.

وتلك المرحلة تشبه كثيرا في الواقع مرحلة المراهقة عند البشر، حيث يبدأ الإنسان في التحول نحو عمر النضج والاستقلالية في اتخاذ القرارات وممارسة الأنشطة، وبالتالي تكتنف تلك المرحلة الكثير والكثير من الأنشطة والتقلبات في السلوكيات والمناظير، والسعي الدءوب إلى التغير والاندماج مع العالم الخارجي بعيدا عن وصاية الأسرة وضوابطها التوجيهية المفروضة، وذلك يحدث بالفطرة وبإرادة الله تعالى الذي علمنا أنها بداية فترة (تكليف الإنسان) وبداية محاسبته كشخص مستقل بالغ.

3- مرحلة الانطلاق Take Off (البداية الحقيقية للنمو real start of growth):

ويمكن أن توصف بأنها مرحلة اليقظة والنهوض أو يطلق عليها مرحلة "النهضة Revival"وفى تلك الفترة تحدث تحولات اقتصادية جذرية للمجتمع تنقله من حالي التخلف والركود والتواكل إلى حالة انتعاش وحركة نشطة وسريعة تصاعدية ارتقائية نحو مستويات أعلى في كل شيء، فترتفع معدلات النمو Growth rates، وتحدث طفرات متصاعدة في جانب الطلب الكلى على جميع المواد الخام والإنتاجية والاستهلاكية أيضاً.

وفى تلك المرحلة، تظهر "قطاعات رائدة leading sectors" التي تتمتع بأهمية نسبية أعلى في أنشطتها، وبتأثيراتها المحفزة للقطاعات وللأنشطة الأخرى على الظهور والتنامي محاكاة لها واستكمالا لأنشطتها. وتساعد تلك القطاعات الرائدة على الدفع الخلفي لأنشطة سابقة التجهيز لإعداد المواد الخام ومستلزمات الصناعة والإنتاج والإمداد بها للقطاعات الرائدة back stage activities، وكما تحفز القطاعات الرائدة على تنامي صناعات وأنشطة لاحقة Forwards stage activities تعتمد في عملياتها وأنشطتها على أنشطة ومنتجات القطاعات الرائدة.

ولو أردنا تشبيه تلك المرحلة بإحدى مراحل حياة الإنسان فيعتقد أنها تتشابه كثيرا بمرحلة (انطلاق) الشباب الذي يتسم عادة بالتمتع بأعلى قدر من الطاقات، والطموحات

والأنشطة، في أجواء تنافسية متفاوتة الدرجات والتميزات بحيث يصبح البعض أكثر مهارات وقدرات من الآخر، فيتمكن من الوصول إلى مقدمة ركب التطور قبل غيره، مما يتيح له فرصة القيادة لقافلة العمار البشرية المساعدة.

4- مرحلة التوجه نحو النضج The drive to maturity، وهى مرحلة استقرار الأحوال أو يمكن اعتبارها مرحلة متوازنة Stabilizationconditions:

حيث يتمتع المجتمع في تلك المرحلة المتقدمة المتطورة باستقرار في معدلات النمو مع ظهور صناعات جديدة، وانخفاض في الواردات، وزيادة في الصادرات، والوصول إلى أقصى طاقة اقتصادية استيعابية للمجتمع، وأفضل أداء مع تطبيق تقنيات متطورة وبالغة التقدم والمعاصرة تضمن تحقق أعلى مستويات نوعية مع تحقيق أكبر كميات إنتاجية ممكنة.

وبكل تأكيد، فتلك المرحلة بمواصفاتها هذه، تتشابه كثيرا مع مرحلة نضج الإنسان ووصوله إلى عمر الرشد الفكري والسلوكي، والذي عرف في الإسلام بالإنسان الذي يبلغ أربعين عاما. حيث تأكدنا من ذلك بخاصة من خلال متابعتنا لقصة النبي الأمين "محمد ﷺ حين جاءه الوحي في ذلك العمر بالتحديد.

5- مرحلة الاستهلاك الوفير High mass consumption، وتحقق حالة الرفاهية Welfare condition:

فبعد أن يصل المجتمع في المرحلة السابقة إلى أفضل الأحوال الاقتصادية، فإن المجتمع الرشيد لو ثبت على هذا الحال وارتكن إليه لتقهقر ثانية إلى مرحلة الركود وخسر كل ما اكتسبه في المراحل التنموية السابقة، لهذا، فالمجتمع الرشيد الذي يحرص على ديمومة التقدم والأولوية يبدأ في البحث عن جديد إبداعي يرتفع به إلى مستويات اقتصادية أعلى من المألوف، وبذلك تتحقق لديه حالة رفاهية اقتصادية مجتمعية يفوق بها المستويات المعيشية بالمجتمعات الأخرى.

وفى تلك المرحلة المنعشة، يصبح كل سكانه موسرين، يتمتعون بقوى شرائية مرتفعة، قادرة على شراء ليس فقط ما يحتاجون إليه، لكن أيضاً، على اقتناء الكماليات

الاستهلاكية ذات الاستخدامات التي يمكن أن تفوق خيال المستهلك (كما أصبح يحدث في عالمنا الحالي ككل وليس فقط في الدول المتقدمة، لكن مع حصر المنافع المذكورة على قلة ثرية فقط). وفى تلك المرحلة، تنتشر السلع الاستهلاكية المعمرة الفاخرة، المتجددة دائما، حيث يضمن المجتمع زيادة مستمرة في الإنتاج مع ديمومة كفاية جانب الطلب لكل ما يتم عرضه.

وقد نضيف إلى تلك المرحلة في الجانب التطبيقي المرتبط لمراحل حياة الإنسان، مرحلة الشيخوخة المرتبطة بأمراض مزمنة ترتبط بدورها بحالات عجز كثيرة، تتسبب في زيادة الطلب على وسائل العلاج والجراحات والأجهزة التعويضية بل وخدمات مستحدثة لرعاية المسنين والترفيه عنهم بما يلائمهم، ويلائم أحوالهم خاصة في ظل عالم سريع التغير والتقدم في وسائل معايشه، وأساليبها.

ويوضح الشكل (2-1) التالي المبسط كيفية تطور الاقتصاد المجتمعي وفقا لنظرية المراحل لروستو.

وبالانتقال إلى النظريات المتعلقة بتوزيع الوحدة الاقتصادية أو باستهداف **زيادة الناتج أو الدخل المحلى والقومي** علينا أن نبدأ أولا بالتعرض إلى نقطة بالغة الأهمية في هذا الصدد، وهى التفرقة بين التنمية Development والنمو Growth.

فالتنمية يقصد بها تغيير جذؤس وهيكلى في جميع قطاعات المجتمع، واحداث ارتفاعات كبيرة ومتتالية ومستمرة لمعدلات النمو التي تقاس بمقياس مزدوج رئيسي هو الناتج المحلى الإجمالي وكذلك الناتج القومي الإجمالي – ا للذان سنشرح مفهومها توا – والتنمية تخص دائما الدول المتخلفة أو الفقيرة أو التي تعانى من انخفاض في مستويات معايشها مقارنة بدول أخرى أكثر تقدما وثراء ورفاهية.. في تلك المجموعة الأخيرة من الدول، تطبق نظريات تتلاءم وحالة الرفاهية التي يعيشونها بالفعل، ويطلق عليها عادة بنظريات النمو، باعتباره لايتطلب تغيرات تحسينية (جذرية) أو هيكلية لاقتصادياتها، إنما هو يقوم فقط على زيادة متوسط الدخل الحقيقي لجميع مواطنيها.. وهى التي تتمثل بوضوح في المرحلة الأخيرة المنوه عنها في نظرية المراحل لروستو السابق عرضها.

شكل (2-1)
كيفية التطور المرحلي للاقتصاد المجتمعي

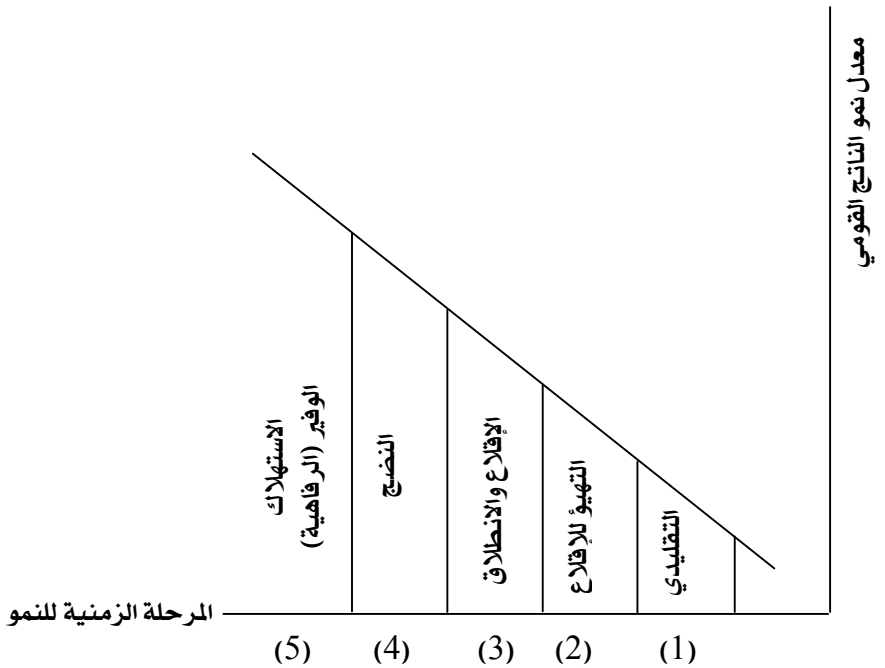

ملحوظة: (1) تمثل المرحلة الأولى للنمو (المجتمع التقليدي)
(2) تمثل المرحلة الثانية للنمو (التهيؤ للإقلاع)
(3) تمثل المرحلة الثالثة للنمو (مرحلة الإقلاع أو الانطلاق)
(4) تمثل المرحلة الرابع للنمو (النضج)
(5) تمثل المرحلة الخامس للنمو (الرفاهية والاستهلاك الوفير)

هذا، ويجب التنويه إلى أن "الدخل" يستخدم عادة كمرادف لمصطلح "الناتج" في الحسابات القومية الاقتصادية خاصة من المنظور التوزيعي، لأن دخل الفرد الحقيقي يتمثل أساسا في نصيبه المتاح له بالفعل من السلع والخدمات، وتلك الأخيرة هي التي يعبر عنها بالناتج.

ولكن على جانب مقابل، فهناك بعض الاختلاف في مفهوم "الناتج المحلى الإجمالي" والناتج القومي الإجمالي" اللذان تم استخدامهما كمؤشرات اقتصادية أساسية لحالة التنمية الاقتصادية التي يتمتع بها مجتمع ما.

فالناتج المحلى الإجمالي Gross Domestic Product هو إجمالي القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة معينة (عادة خلال عام).

وهذا المفهوم يستخدم في مجال التنمية كمؤشر على التدفق الكلى من السلع والخدمات التي يتم إنتاجها من خلال الاقتصاد القومي في خلال فترة معينة (عادة سنة)، بحيث يوضح مدى الاستفادة التي ينتفع بها المواطنين الذين يعيشون داخل مجتمع معين، وبناء عليه يحسب متوسط دخل الفرد الحقيقي ونصيبه من هذا التدفق الإنتاجي المحلى بقسمة الإجمالي المذكور على عدد السكان.

وبناء على النظرية الحالية، فكلما ارتفع متوسط دخل الفرد (من الناتج المحلى الإجمالي)، دل هذا على تقدم معدلات النمو الاقتصادي في بلده، والعكس بالعكس صحيح.

أما الناتج القومي الإجمالي Gross National Product، فهو يستخدم في ذات النظرية كمصطلح أكثر شمولية وأوسع نطاقا من المصطلح السابق "الناتج المحلى الإجمالي"، لأن الناتج "القومي" الإجمالي يشمل الناتج المحلى الإجمالي (كما سبق تعريفه) مضافا إليه الدخل Income الذي تؤول ملكيته إلى المواطنين المحليين كنتيجة للاستثمارات التي يقومون بها في دول أخرى خارج حدود الوطن.

وباستخدام المؤشر الأخير، فإن ارتفاعه يدل على تقدم حالي النمو وارتفاع مستوى معيشة المواطنين المنتمين للدولة المعنية، والعكس بالعكس صحيح.

غير إنه بالتجربة العملية، ثبت فشل تلك الاستراتيجية أو النظرية كمعيار لتوضيح الحالة الاقتصادية المعيشية لأفراد المجتمع وإظهارها بشكلها الحقيقي، حيث أن المتوسط يشمل حالات بالغة الارتفاع في دخولها مع حالات أخرى (عادة تمثل الأغلبية) تمثل تدنى مرفوض في ما تملكه من سلع وخدمات حتى الضروري من المطلوب المعيشي الأساسي

منها، وذلك ما دفع الاقتصاديين إلى البحث عن نظريات واستراتيجيات تنموية أخرى تكون ذات دلالة أكثر منطقية على الحالة التنموية للاقتصاد القومي وللمواطنين الذين يتأثرون بها.

غير أن الاستعانة بالمنظور الإسلامي للتحقيق التقييم، لذلك المنظور البشرى القاصر، فسوف نجد نموذجا متكاملا توجيهيا لهذا التقييم وذلك في الآيات التالية لسورة النحل:

﴿ وَٱللَّهُ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَآۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ لِّقَوۡمٖ يَسۡمَعُونَ ٦٥ وَإِنَّ لَكُمۡ فِي ٱلۡأَنۡعَٰمِ لَعِبۡرَةٗۖ نُّسۡقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ مِنۢ بَيۡنِ فَرۡثٖ وَدَمٖ لَّبَنًا خَالِصٗا سَآئِغٗا لِّلشَّٰرِبِينَ ٦٦ وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلۡأَعۡنَٰبِ تَتَّخِذُونَ مِنۡهُ سَكَرٗا وَرِزۡقًا حَسَنًاۗ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ ٦٧ وَأَوۡحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحۡلِ أَنِ ٱتَّخِذِي مِنَ ٱلۡجِبَالِ بُيُوتٗا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعۡرِشُونَ ٦٨ ثُمَّ كُلِي مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ فَٱسۡلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلٗاۚ يَخۡرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٞ مُّخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ فِيهِ شِفَآءٞ لِّلنَّاسِۗ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ لِّقَوۡمٖ يَتَفَكَّرُونَ ٦٩ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ ثُمَّ يَتَوَفَّىٰكُمۡۚ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرۡذَلِ ٱلۡعُمُرِ لِكَيۡ لَا يَعۡلَمَ بَعۡدَ عِلۡمٖ شَيۡـٔٗاۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٞ قَدِيرٞ ٧٠ وَٱللَّهُ فَضَّلَ بَعۡضَكُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ فِي ٱلرِّزۡقِۚ فَمَا ٱلَّذِينَ فُضِّلُواْ بِرَآدِّي رِزۡقِهِمۡ عَلَىٰ مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُهُمۡ فَهُمۡ فِيهِ سَوَآءٌۚ أَفَبِنِعۡمَةِ ٱللَّهِ يَجۡحَدُونَ ٧١ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ أَزۡوَٰجٗا وَجَعَلَ لَكُم مِّنۡ أَزۡوَٰجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةٗ وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِۚ أَفَبِٱلۡبَٰطِلِ يُؤۡمِنُونَ وَبِنِعۡمَتِ ٱللَّهِ هُمۡ يَكۡفُرُونَ ٧٢ ﴾ (النحل: 65-72).

فبالتدبر التحليلي للآيات السابقة، نلاحظ أن المصطلح واجب التركيز عليه هو الناتج الـ "قومي" الإجمالي وليس المحلى، لأن الله سبحانه وتعالى عرض موارد كثيرة تمثل أساس إنتاج السلع والخدمات التي يمكن أن يصنعها البشر في مراحل تالية، ويمكن أيضاً أن تستخدم استخداما مباشرا كسلع وخدمات مباشرة مثل الشراب المتميز والموارد الغذائية متعددة المنافع الغذائية بل والصحية الوقائية والعلاجية المشتقة من عمل النحل ومنتجاته (وليس من عمل البشر ولا منتجاته)، والنخيل متعدد الانتفاع والاستخدام والإمداد بمواد خام صالحة للتصنيع، والجبال التي تمثل مأوى وسكنا، والذرية التي تمثل موارد بشرية منتجة، وسواعد وعقول صالحة كوسيلة منظمة ومحولة للنعم السابقة إلى

أشكال وصنوف متزايدة من المنافع التي تعم البشر بل وجميع مخلوقات الأرض بالمطلوبات المعيشية المختلفة.

وعلى الرغم من تعدد تلك الموارد الطبيعية التي عرضت بصفتها الدولية في الإتاحة والعرض، فقد أكد الله سبحانه وتعالى على أن عملية توزيع تلك الموارد لن يكون متساو أبدا، بل سيكون هناك تفاوتا في نصيب كل فرد (أو كل دولة أو منطقة مثلا) مما سوف يتاح له من عرض ميسر منها.

وهناك آيات كثيرة أخرى تؤكد على تعددية الموارد الطبيعية والبشرية التي كان يجب أن تؤخذ في الحسابات القومية كثروات تحظى بها البلاد منفردة أو بلدان العالم مجتمعا، ومن الخطأ الكبير الاقتصار فقط على تقييم تنمية الدولة أو المجتمع الدولي وفقا لمنتجات يصنعها البشر فقط. فبدون تلك الموارد الطبيعية لن تتاح أبدا آية فرصة لإنتاج بشرى هو في الأصل مترتب على وجودها، وهل أن امتلك إنسان مثلا مزرعة تدر له كل حاجاته الأساسية يمكن أن يعتبر متخلفا، بينما لو امتلك آخر أجهزة معمرة ذات تقنيات عالية ولم يجد شربة ماء نظيف ولا ثمرة غذاء تقض جوعه يعتبر في حال تنموي أفضل؟!!!

والخلاصة، أن عيب تلك النظرية لا يتمثل في التفاوت التوزيعي لثمار التنمية بين الناس كما يركز المنظور البشرى فكما ذكرنا، هذا التفاوت مقدر بحكمة إلهية ولمنافع كثيرة تحدثنا عن بعضها في الفصل السابق، إنما يؤخذ عليها عدم أخذ الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة على المستوى المحلى والمستوى القومي في الحسبان.، ويبدو أن واضعي تلك النظرية هم من أنصار التوجه المادي البحت وممن يجحدون بأنعم الله ويهملون حقها في الشكر والعرفان ولا يركزون إلا فقط على ماصنعت أيديهم البشرية القاصرة. على الأقل نتيجة لقصر العمر البشرية ومحدودية قدراته مهما بدت عظمتها.

وبعد هذا ننتقل إلى النظريات القائمة على فكرة المعاملات الاقتصادية التبادلية بالداخل والخارج، فنبدأ بنظرية الاكتفاء الذاتي حيث أنها تقوم على فكرة انغلاق الاقتصاد القومي على نفسه والاكتفاء باستغلال الموارد المحلية المتاحة بالداخل فقط مع إيقاف

الأنشطة التبادلية مع الدول الأخرى، فلا ورادات تستقطب من الخارج، ولا أيضاً صادرات تتسرب إليه.

وعلى الرغم من زهوة هذا الشكل التعريفى للنظرية إلا إنه يتعارض تماما مع المنظور الإسلامي الذي يقوم على مبدأ كونية المعاملات والحث على المبادلات بين البشر من أجل تكامل المنافع التي وزعها الله على الكون كدول ومجتمعات وفرادى ولم يختص بعضها بالثروة كلها، ويحرم الآخرين منها تماما، إنما لحكمته سبحانه جعل التفاوت التوزيعي للتشجيع على التواصل البشرى الرشيد من أجل الاستمرار في إعمار الكون والارتقاء بأحواله، ومن أكبر الأدلة على ذلك الحث على التجارة كنشاط اقتصادي أساسي، كما ورد في الكثير من النصوص الشرعية والتجارب العملية الفعلية من عهد الرسول ﷺ والدولة الإسلامية القوية، حيث ثبت التوسع المؤكد في المعاملات التبادلية كوسيلة تعيش وارتقاء. حيث أن هذا أيضاً يساعد على التعارف بين الشعوب وتبادل المعارف والثقافات النافعة بينهم، وذلك كما يتبين من قوله تعالى الموجه للناس أجمعين وليس لفئة دون أخرى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾ ﴾ (الحجرات: 13).

وعلى نسق متشابه بعض الشيء للتوجه السابق، توجهت الكثير من الدول خاصة في الستينيات، نحو تطبيق نظرية تنموية أخرى تعرف بالإحلال محل الواردات حيث ركزت الدول الداعمة لهذا التوجه على الاستغلال التام للموارد المحلية من أجل إنتاج محلى الصنع بالكامل، بحيث يغنى هذا الدولة عن الاستعانة بالدول الخارجية من أجل استكمال سد الاحتياجات المحلية من السلع والخدمات، وكان أهم هدف لتطبيق تلك النظرية هو توفير العملة الصعبة التي تضطر الدولة إلى دفعها للدولة المصدرة لها حيث أن هذا يساعد في ذاته على دعم العملة الأجنبية، على حساب قيمة العملة الوطنية التي تنخفض كثيرا في المقابل لانخفاض الطلب على المنتجات الوطنية التي تباع بها (أي بالعملة الوطنية).

وقد يقال في تلك النظرية ما قيل حول النظرية السابقة لها، لكن يمكن أن يعرض رأى مختلف بعض الشيء له علاقة وارتباط بالمنظور الإسلامي، وهو أن الدولة الإسلامية القوية كان من أهم مقومات ظهورها وتناميها وبقائها، صك العملة الإسلامية القوية التي كانت تميز الدولة الإسلامية وتعتبر رمزا معلنا عن هويتها، ومؤكدا على هيمنتها وسلطانها على الصعيد العالمي من خلال قوة قيمتها وارتفاع عمليات تداولها على المستوى العالمي لمصداقية مكوناتها وانعدام شبهات الغش والتزييف في القيمة الذهبية الأصيلة التي كانت تتمتع بها وكان الدينار هو الممثل للوحدة الأساسية لها، والدرهم هو القيمة الصغرى لتلك الوحدة حيث ذكر اسم الاثنين بذات اسميهما في كل من القرآن الكريم والحديث النبوي الصحيح مما يؤكد على تأصل هويتهما وضرورة الإبقاء عليها كرمز إسلامي اقتصادي لا نهائى الأهمية..

فقد قال الله تعالى في سورة يوسف ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍۭ بَخْسٍ دَرَٰهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴿٢٠﴾ ﴾ (يوسف: 20).. وهو ما يؤكد أن الزمن الأول لم يكن قائما على المقايضة كما يدعى الكثير من المؤرخين الاقتصاديين، بل كانت هناك عملة نقدية متداول التعامل بها تم صكها من المعدن كذهب أو كفضة، كما أثبتت الدراسات التاريخية المتخصصة هذا.

هذا، وقد ورد اسم العملتين الإسلاميتين في حديث واحد صحيح، فعن أبى هريرة، قال النبي محمد ﷺ في تحذير للإنسان الذي يستعبده هوى المال: " تعس عبد الدينار تعس عبد الدرهم تعس عبد الخميصة تعس عبد الخميلة إن أعطي رضي وإن لم يعط سخط تعس وانتكس وإذا شيك فلا انتقش طوبى لعبد آخذ بعنان فرسه في سبيل الله أشعث رأسه مغبرة قدماه إن كان في الحراسة كان في الحراسة وإن كان في الساقة كان في الساقة إن استأذن لم يؤذن له وإن شفع لم يشفع "(صحيح الجامع الصغير وزيادته، 2962 – 1355).

وتعتبر نظرية التوجه للصادرات من مكملات النظريتين السابقتين باعتبار أن ثلاثتهم مرتبطة بمجال التجارة والمبادلات، لكنها تأخذ منحى مختلف إلى حد ما، حيث تشجع تلك النظرية على التركيز على الإنتاج المحلى وزيادته بحيث لا يقتصر فقط على الوفاء

بالاحتياجات المحلية، لكن يجب أن يكون هناك فائضا متميزا تنافسيا في الإنتاج المحلى بحيث يصلح للتصدير إلى الدول الأخرى.

ومن أهم أهداف تلك الاستراتيجية أو النظرية الاقتصادية، أن يتم استجلاب أكبر قدر من العملات الصعبة إلى الخزانة العامة للدولة، وزيادة حصيلتها من الدخل القومي بالعملات المحلية والأجنبية مما يدعم مقدرتها التمويلية للمزيد من الاستثمارات، ويساعد على تشغيل العمالة المحلية بشكل أفضل، وبمعدلات أكبر، ومع تحقيق مستويات معيشية أفضل لهم من خلال زيادة أجورهم ومستويات دخولهم الحقيقية (المقاسة بأنصبتهم الفعلية المتاحة مما يمكنهم اقتنائه من السلع والخدمات).

وبكل تأكيد أن المنظور الإسلامي يتفق ويبارك ذلك التوجه من خلال تشجيعه للنشاط التجارة واعتبار البيع المبرور من خير وسائل التكسب، ولأن ذلك النشاط يشجع على العمل والتميز والارتقاء مع التعرف على منتجات الآخرين وثقافاتهم من خلال عمليات الاحتكاك الإيجابي بهم (فهو إيجابي لأن الدولة تقوم في تلك الحالة بالتصدير الجالب للدخل، مع التواصل بدول ذات ثقافات ومطالبات مختلفة تساعد على التعرف على المزيد مما يساعد على إضفائه للمنتجات المحلية فيزيد من درجة الإتقان والتميز، وارتقاء الذاتي، مع النفع لأكبر عدد من المستهلكين لتلك المنتجات، ومعه تتحقق المنافع التي تضمنها الحديث الصحيح.

"أحب الناس إلى الله أنفعهم، وأحب الأعمال إلى الله عز وجل سرور تدخله على مسلم، أو تكشف عنه كربة، أو تقضي عنه ديناً، أو تطرد عنه جوعاً، ولأن أمشي مع أخي المسلم في حاجة أحب إلي من أن أعتكف في المسجد شهراً، ومن كف غضبه، ستر الله عورته، ومن كظم غيظاً، ولو شاء أن يمضيه أمضاه، ملأ الله قلبه رضي يوم القيامة، ومن مشى مع أخيه المسلم في حاجته حتى يثبتها له، أثبت الله تعالى قدمه يوم تزال الأقدام، وإن سوء الخلق ليفسد العمل، كما يفسد الخل العسل" (حسن في صحيح الجامع الصغير وزيادته، 176-69).

فيما سبق، تم استعراض مجموعتين رئيسيتين من النظريات أو الاستراتيجيات

الاقتصادية التنموية التي يمكن تصنيفهما وفقا للمراحل التاريخية لتحققهما، أو وفقا لما يفترض أن يتحقق في هذا الصدد (كما تم بشأن نظريتي التبعية، ونظرية المراحل الخمس للنمو)، ومجموعة ثانية تقوم على فكرة التوزيع والوحدة الاقتصادية الأساسية له (نصيب الفرد من الدخل أو الناتج المحلى أو القومي)، وتم التطرق إلى مجموعة ثالثة تقوم المبادلات والمعاملات الاقتصادية كما يقترح أن تتم على النطاق الداخلي والخارجي، (وذلك من خلال مناقشة نظريات الاكتفاء الذاتي، وإحلال الواردات والتوجه نحو الصادرات).

والآن يتم الانتقال إلى مجموعة رابعة تقوم على فكرة التوزيع التنفيذي للأنشطة وكيفية حدوثه وانجازه بالكفاءة المرجوة (وذلك من خلال مناقشة أهم النظريات التي تناولت ذلك المجال وهى بالتحديد نظرية الدفعة القوية، ونظرية النمو المتوازن، ونظرية النمو غير المتوازن).

أما عن نظرية الدفعة القوية فهي لا تختلف كثيرا عن مرحلة التهيؤ للانطلاق أو مرحلة الانطلاق التي تكون جزئية أساسية من نظرية مراحل النمو السابق الحديث بشأنها، مع اختلاف طفيف يبرر فصلها واعتبارها نظرية تنموية مستقلة ويمكن أخذها بتحليل منفصل واضح.

وواضع تلك النظرية هو بول روزنشتاين Paul Rosenstein حيث تم هذا في عام 1943. وتتمثل الفكرة الرئيسية التي تقوم عليها النظرية في أن الاقتصاد الذي يعانى من تخلف طويل مزمن، يتطلب عدة دفعات متتالية مستمرة لجميع قطاعات الاقتصاد القومي ككل وفى ذات الوقت.

ولقد اشتقت الفكرة من آلية انطلاق الطائرة التي لا تستطيع الارتفاع عن الأرض والانطلاق جوا إلا باستخدام حد أدنى شديد القوة من سرعة المحرك القادرة على انتزاعها من قوة الجاذبية الأرضية والسماح بانطلاقها إلى عنان السماء.

هذا ويقصد بالدفعة القوية كمصطلح اقتصادي في تلك النظرية، القيام بانجاز

مجموعة ضخمة من الاستثمارات الآتية التي يتم تنفيذها في وقت واحد، بحيث يجب أن تكون تلك الاستثمارات (صناعية) industrial investments ذات الحجم الكبير للتمتع بوفورات الحجم الكبير large scale من تدنى تكاليف مع ارتفاع العوائد، ومع هذا فوفقا للنظرية المذكورة يتم إعطاء أولوية التنفيذ المفضل لمشروعات البنية الأساسية Infrastructures حيث أن قيامها ملح وضروري من أجل تيسير إقامة المشروعات الاستثمارية الصناعية الأخرى وحثها على القيام والتنامي بعد ضمان توافر خدماتها.

ومن المدهش أن نجد في القرآن مصطلح الدفع باعتباره وسيلة رئيسية لتحقيق التقدم القائم على التأمين المجتمعي الفعال حيث يتجلى ذلك بكل وضوح من قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ ﴾ (البقرة: 251).

أما عن قوة الدفع اللازم لانتشال أي مجتمع من براثن التخلف والركود الاقتصادي والانطلاق نحو آفاق التقدم المستمر، فقد حث الإسلام عليه بأساليب كثيرة منها غير المباشر كالدعوة إلى التوحد لأنه فيه القوة، والدعوة إلى العمل وإتقان الأداء له بل والإحسان الذي يعلو الإتقان درجة والذي يتضمن تعظيم الأداء إلى أعظم مستوى يقدر عليه الإنسان.. حتى في الأعمال التطوعية الاختيارية. كمثال قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ ﴾ (البقرة: 93).

وفى ذات النطاق الاستهدافي للوسيلة المثلى لتحقيق التنمية، تمت صياغة نظرية النمو المتوازن Unbalanced Growth التي وضعها الاقتصادي الألماني راجنر نيركس Ragner Nurkse وكان ذلك في الخمسينيات.

وتقوم الفكرة الأساسية للنظرية المعنية على أن أي عملية تنمية ناجحة لن تحدث ولن تكتمل أبدا إلا بتحقق شرط ضروري يتمثل في تنمية جميع القطاعات الاقتصادية للدولة خاصة بالقطاعين الصناعي والزراعي معا في آن واحد وبنفس المعدلات المرتفعة المتكافئة معا.

ووفقا للنظرية المذكورة، فلابد أن يكون الحد الأدنى المتحقق لمعدل النمو لكل قطاع

اقتصادي ضامنا لمقابلة الطلب الكلى على منتجاته وخدماته الخاصة به، على أن يتم بعد ذلك بذل الجهود لزيادة معدلات الإنتاج والنمو التي تنجح في توسيع نطاق الطلب المستقبلي عن الطلب المحلى القائم. ولابد أيضاً من رفع معدلات الإنتاجية التشغيلية، ومن حدوث تضافر داخلي مركز بين جهود التنمية وارتقاء لقطاعي الصناعة والزراعة معا.

واعتبر نيركس أن السوق المحلى للدول المتخلفة أو الآخذة في النمو يعانى من ضيق حجمه مما يعتبر في ذاته عقبة كؤود أمام نجاح تنفيذ استراتيجية النمو المتوازن، مما يتطلب توسيع عمليات التسويق بالإنتاج ذي الحجم الكبير الموجه للتصدير إلى الخارج أيضاً

ولتحقيق ذلك، لابد للحكومة أن تقوم بدور فعال من أجل ضمان انجاز عمليات استثمارية واسعة وشاملة للعديد من الصناعات المتكاملة، بما يساعد ليس فقط على الاستجابة للطلب الحالي، لكن أيضاً بما يضمن توسيع نطاق السوق. ومما يجب على الدولة أن تفعله في هذا الصدد المساهمة بجزء من الأراضي التي تمتلكها لإقامة المشاريع الاستثمارية المستحدثة عليها، مع إعطاء القطاع الخاص دورا كافيا للمساهمة في تنفيذ التنمية المتوازنة الشاملة.

وعلى عكس التوجه الموضح بالنظريتين السابقتين، نجد أن نظرية النمو غير المتوازن Unbalanced Growth التي صاغها ألفريد هيرشمان Alfred Herschman، فإنه أخذا في الاعتبار لضيق الإمكانيات التمويلية للدول الآخذة في النمو، وعدم مقدرتها على تمويل مجموعة ضخمة من الاستثمارات الكبرى في وقت واحد معا، فإنه يفضل إعطاء أولوية التنمية والارتقاء لعدد معين من الصناعات أو القطاعات التي يمكن أن تتمتع بخاصية الريادة أو القيادة، بمعنى أنها أكثر مقدرة من نظائرها على حث صناعات أو قطاعات أخرى للتنامي بشكل تابع وتلقائي نتيجة لقيام تلك الأنشطة الرائدة.

وبناء على متضمنات النظرية، فإن القطاع الرائد Leading sector يتمتع بقوة تأثير، أو ارتباط خلفي Backward linkages (ويعنى إنه يشجع على إقامة أنشطة سابقة تنتج وتقدم له منتجاتها ليستخدمها كمدخلات في أنشطته)، وفى نفس الوقت يتمتع بقوة تأثير

أو ارتباط أمامي Forward linkages (ويعنى أن إقامة النشاط الرائد يشجع على إقامة أنشطة تالية له حيث تستخدم منتجاته – أو مخرجاته – كمدخلات تستخدمها في العمليات الإنتاجية والخدمية التي تخصها)..

والواقع أن فكرة الريادة للقطاعات المتميزة يمكن أن تتماشى تماما مع ما علمنا الله سبحانه وتعالى من عملية المفاضلة نتيجة لعوامل كثيرة نستطيع التعرف عليها بوضوح مثل اختلاف المهارات والكفاءات والمهام ومدى مشقتها والمقدرة على الصمود الإيجابي الفاعل أمامها ودرجات خطورتها، ويتبين ذلك من نصوص ودروس الإسلامية كثيرة نذكر منها بإيجاز شديد الحديث الصحيح "اعملوا فكل ميسر لما خلق له" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، 1074)، وآيات التفضيل المطلقة لبعض البشر على بعض كما ورد سابقا، وتفضيل المؤمن القوى عن المؤمن الضعيف بأخذ العقيدة والدين في الاعتبار، وحتى غير البشر، هناك مفضلات على أخرى، كالتفضيل لشهر رمضان على غيره لنزول القرآن فيه، والذي يمثل منهاج المسلم وشريعته ودستوره، وتفضيل ليلة القدر لذات السبب، وتفضيل يوم عرفة عن غيره من أيام ذي الحجة، وتفضيل وقت السحر عن غيره في الدعاء.. وهكذا..

وبالانتهاء من المجموعة الأولى للنظريات التي ركزت على التنمية الاقتصادية، ننتقل الآن إلى المجموعة الثانية التي نهضت بأفكار مغايرة تماما لما سبق، وأصبح همها الأكبر هو كيفية مواجهة المشاكل المتفاقمة للفقر والفقراء حتى مع النجاح الظاهري الذي أبدته بعض التطبيقات للنظريات السابقة في بعض الدول، وكأن هاتف بصدى صوت عمر بن الخطاب قد وصل إلى بعض الآذان الحكيمة بقوله المتفهم تماما لتلك المشكلة الكؤود: "لو كان الفقر رجلا لقتلته".

وفى الصفحات التالية، يتم عرض بعض النظريات التنموية الحديثة التي حظت، ومازالت تحظى باهتمام الاقتصاديين وغيرهم من التخصصات الأخرى المختلفة في مجالات تختلف كثيرا عن السابق عرضه من حيث التصنيف والمكونات بل والتوجهات أيضاً، وستكون في العرض التالي: نظرية "مصيدة الفقر" (ونواتها إعانات البطالة)،

ونظرية "الحلقة المفرغة للفقر" (وتقوم على فكرة دائرة محكمة من مسببات الفقر وتفاقمه)، ونظرية "الحاجات الأساسية" (وتهدف إلى ضمان الحق المعيشي الأدنى لكل فرد) ونظرية" الهجوم على الفقر" (وتتطلع إلى القضاء على الفقر العالمي أينما وجد)، ونظرية قارب النجاة (استعمارية التوجه)، فهيا لنتصفح معا معارفنا، ونشهد معا كيف يمكن للتحليل الإسلامي أن يقوم بدوره في تنقيح بعض الثغرات الكامنة في النظريات المعنية. وفى جزء تال يتم عرض مجموعة أخرى تهتم أيضاً بالبشر لكن بطريقة مختلفة تستحق التوقف والتحليل والتدبر مثل نظرية "القدرات" التي تركز على استثمار القدرات البشرية وتحسين المهارات كجوهر لرفع مستويات المعيشة.